أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/11/22م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

انتهاء اجتماع الفصائل بالقاهرة وتعنت فتح يربك أجندة اللقاء 3

فصائل المقاومة: شروط عباس تعيق الاتفاق على الملفات الخمسة 4

أبو زهري: تصريحات أبو ردينة خلط للأوراق ومطلوب تجسيد الوحدة 5

اجتماعات القاهرة.. بين المصلحة الوطنية والأجندات الإقليمية 6

أجواء «غير إيجابية» في حوار القاهرة 8

الطاهر لـ"رأي اليوم": 14 فصيلا فلسطينا في القاهرة ناقشوا المصالحة بين فتح وحماس وإعادة بناء منظمة التحرير وحكومة الوحدة الوطنية والانتخابات.. وتقرر إرسال وفد مصري للإشراف على تنفيذ المصالحة في غزة ومراقبة الأداء 10

عباس: مستعدون لعقد اتفاق سلام تاريخي برعاية الرئيس الأمريكي 11

موقف حماس من تصنيف حزب الله حزبًا إرهابيًّا 13

المصري: نتائج حوارات القاهرة أفضل من التوقعات 16

ماذا بحثت الفصائل بأولى جلسات حوارها بالقاهرة؟ 18

الفصائل تواصل جلساتها- مصر ستراقب تمكين الحكومة 19

لجنة فصائلية لوضع آليات للمصالحة ووفد مصري لغزة قريبا 20

الفلسطينيون من المريخ! 21

البردويل من القاهرة: فتح تريد بحث مسألة تمكين الحكومة فقط 23

الحكومة: سنكون ذراعا تنفيذيا لما تتفق عليه الفصائل 24

الرئيس عباس يصدر تعليماته بوقف الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية 28

انتهاء اجتماع الفصائل بالقاهرة وتعنت فتح يربك أجندة اللقاء

الرسالة نت 2017\11\22

انتهت الفصائل الفلسطينية من اجتماعاتها في القاهرة، مساء الثلاثاء، لتستكمل اليوم الأربعاء اللقاءات للتوصل لآليات تطبيق الملفات المصالحة الخمسة.

وتأكيدا لما نشرته صحيفة الـ"الرسالة نت"، فإن إصرار فتح وتمسكها بما تسميه "تمكين حكومة التوافق" أربك جدول اللقاء الذي كان سيبحث ملفات "الحكومة والانتخابات والمصالحة المجتمعية والامن والمنظمة".

ونفى الدكتور ياسر الوادية عضو الإطار القيادي لمنظمة التحرير ورئيس تجمع الشخصيات المستقلة، التوصل لاتفاق حول تشكيل لجان من الفصائل الفلسطينية لمتابعة الملفات الإنسانية.

وقال الوادية في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" إن "الاجتماعات ستتواصل اليوم الأربعاء، في حين لم يتم التوصل لأي اتفاق حول تشكيل لجان أو زيارة وفد أمني مصري لغزة، وستستكمل هذه التفاصيل في اللقاءات الجارية".

وأكدّت مصادر خاصة بـ"الرسالة نت" أنّ "حركة فتح تتمسك بملفات الحكومة، وتصر على تجاوز تشكيل حكومة الوحدة والبرنامج السياسي المتفق عليه وطنيا، كما وأنها ترغب تأجيل الحديث عن الانتخابات إلى حين الانتهاء من الحديث عن حل مشاكل السلطة، وتفضل ارجاءها لستة اشهر".

واستمرت المباحثات لأكثر من 11 ساعة، اقتصرت فقط على بحث ملف الحكومة والمعابر والوزارات والملف الأمني.

ونفت المصادر تسمية رؤوساء الأجهزة الأمنية، مؤكدة أن الحديث بشأنهم سيكون خلال اليوم.

فصائل المقاومة: شروط عباس تعيق الاتفاق على الملفات الخمسة

الرسالة نت 2017\11\22

أكدّ خالد عبد المجيد أمين سر لجنة المتابعة العليا لفصائل المقاومة، أن رئيس السلطة محمود عباس يطرح شروطًا غير وطنية في طاولة الحوار الفلسطيني، معتبرا ان تردده وتلكؤه في مسار المصالحة لن يحقق أي انجاز في مسار ملفات المصالحة الخمسة.

وقال عبد المجيد في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" من دمشق، إنّ "العديد من القضايا ستبقى عالقة في الحوارات، بفعل تردد أبو مازن، وتلكؤه في رفع العقوبات والإجراءات، وتنفيذ التوافقات التي جرى التفاهم عليها وطنيا منذ عام 2005م".

وأشار إلى أن قيادة فتح لا يعرف ان كانت تملك القدرة على التوافق مع الفصائل بدون موافقة محمود عباس؟

وأكدّ عبد المجيد أن محمود عباس استبق الحوارات بشروط إسرائيلية بحتة، ويريد فرض اجندة يتجاوز فيها الاجماع الوطني.

وذكر أن الفصائل متفقة على برنامج سياسي مستند للوفاق الوطني عام 2005م، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفعيل منظمة التحرير بمؤسساتها كافة.

ورأى أن حركة فتح تشعر بمأزق من إجراءات حركة حماس في المصالحة، "فشعرت بالازمة ونجحت حماس في القاء الكرة بملعبها".

وتجتمع الفصائل الفلسطينية في القاهرة لبحث ملفات المصالحة الخمسة (الانتخابات – تفعيل المنظمة – تشكيل حكومة وحدة– ملف المصالحة المجتمعية ولجنة الحريات– الأمن).

وعلمت الرسالة أن حركة فتح تصر بالقفز عن تشكيل حكومة الوحدة وفرض برنامج المنظمة.

وقد أقرت الفصائل الفلسطينية بجهود حركة حماس في تمكين الوزارات والمعابر للحكومة الفلسطينية.

أبو زهري: تصريحات أبو ردينة خلط للأوراق ومطلوب تجسيد الوحدة

إسطنبول – المركز الفلسطيني للإعلام 2017\11\22

أكد سامي أبو زهري، الناطق باسم حركة "حماس"، أن حركته تمتلك الشرعية الثورية والسياسية، منتقدًا تصريحات الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، التي دعا فيها الحركة إلى العودة لما أسماها "الشرعية".

وقال أبو زهري، في تصريحٍ خاصٍّ، مساء اليوم الثلاثاء لـ"المركز الفلسطيني للإعلام": إن تصريحات أبو ردينة "تمثل محاولة لخلط الأوراق"، مشددًا على أن حركة حماس تمتلك الشرعية الثورية والسياسية، وهي ليست بحاجة إلى صكوك الشرعية من أحد.

ودعا قيادة السلطة لاغتنام الفرصة التاريخية المتوفرة لتجسيد الوحدة، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني.

وفي وقتٍ سابقٍ اليوم، أعلن أبو ردينة توقف الاتصالات مع واشنطن؛ رداً على إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

وقال أبو ردينة في تصريح له، اليوم الثلاثاء: "المرحلة القادمة حاسمة، وفرصة لتصويب العلاقات الفلسطينية الأميركية".

ودعا أبو ردينة حركة "حماس" إلى أن "تلتقط هذه المواقف الشجاعة للعودة إلى الشرعية، وعدم السماح لأي جهة للّعب في الساحة الفلسطينية"، على حد تعبيره.

اجتماعات القاهرة.. بين المصلحة الوطنية والأجندات الإقليمية

رام الله – "القدس" دوت كوم – 2017\11\22

يرى محللون أن أجواء إيجابية تخيّم على اجتماعات المصالحة المنعقدة في القاهرة، في ظل استعداد طرفي الانقسام للتوافق حول القضايا الخلافية، ومع وجود مصلحة إقليمية ودولية باتمام المصالحة لتهيئة الفلسطينيين لمشروع التسوية الأمريكية المرتقب طرحه مطلع العام المقبل.

وانطلقت لقاءات المصالحة في القاهرة، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، حيث ستبحث ملفات تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات عامة، ومنظمة التحرير، والحريات العامة، والمصالحة المجتمعية.

ويرى المحلل السياسي، طلال عوكل، في حديث مع "القدس"دوت كوم: أن "فرص نجاح المصالحة عالية خاصة أنّها باتت حاجة فلسطينية ومطلبًا إقليميًا ودوليًا، لكن على الأطراف المنقسمة أن تكون مستعدّة لتقديم تنازلات، خاصة "حماس"، حيث كانت هناك رسالة تحذير واضحة لها من قبل موفد الأمم المتحدة للشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في كلمة أمام مجلس الأمن، والتي قال فيها "إن العملية يجب ألا تفشل، ذلك أنه في حال لم تُبد حماس مرونة كافية وفشلت المصالحة سسينهار الوضع في قطاع غزة"، موضحًا أنّ حماس باتت تفهم هذه الرسالة وتدرك هذه الخطورة.

ويعتقد عوكل أن وجود الفصائل والوسيط المصري سيشكلان عامل ضغط على الطرفين لتجسيرالفجوة والتوافق حول القضايا المطروحة، لذلك فإن الأمور تتجه إلى المسار الصحيح بالرغم مما يمكن ان تواجهه من معيقات وصعوبات وتعقيدات.

ويرى عوكل أن وقف الاتصالات مع أمريكا يعني تعطيل كل مشاريع التسوية وهذا ليس المقصود من إغلاق المكتب، بقدر ما هي حالة ابتزاز لدفع الفلسطينيين للتجاوب مع مشروع التسوية الأمريكي وانخراط جميع الفصائل في هذا المشروع من خلال المنظمة، لذلك فإنني أعتقد أنّها مسألة وقت قصير قبل أن تعود واشنطن وتعدل عن قرراها.

ويرى المحلل السياسي، الدكتور أحمد العزم، "اننا سنكون امام جولة ناجحة من الحوارات، في ظل غياب العراقيل الاقليمية والدولية، حيث ان التصريحات الامريكية لا تتعلق بالمصالحة"، واضاف "لم نعد اليوم امام سيناريوهات الفشل بقدر ما نحن امام مدى سرعة التقدم في انجاز ملفات المصالحة".

ويرى المحلل السياسي، ناجي شراب، في حديث مع "القدس" دوت كوم: ان مشاركة الفصائل تضفي التوافقية والشرعية السياسية على مشروع المصالحة، والارتقاء بالمصالحة من المستوى الثنائي الى المستوى

العام، حيث ستكون الفصائل الشاهد على ما يجري وستتحمل جميع الاطراف مسؤوليتها تجاه المصالحة، اضافة الى انه يمكن ان تقوم بتقديم مبادرات وحلول من منطلق ان ملفات المصالحة لا تقتصر على فتح وحماس بل تشمل الكل الفلسطيني، وهو ما قد يساعد على تجسير الخلافات بين الطرفين.

وحول فرص النجاح يشير شراب الى انها تعتمد على مدى استعداد فتح وحماس على التوافق، حيث ان البدايات ايجابية، ونحن نسير امام سيناريو تجاوز الامر الواقع الى سيناريو تغيير امر الواقع والانتقال الى مرحلة التنفيذ، وصولا الى تحقيق سيناريو بناء المصالحة.

وبحسب شراب فان هذه السيناريوهات، مرتبطة بمحددات داخلية ومحددات اقليمية ودولية، ويمكن القول ان الظروف الاقليمية افضل حالا من السابق خاصة في ظل وجود الدور المصري القوي، وعدم معارضة امريكا، ووجود تأييد أوروبي، اضافة الى العوامل الداخلية الفلسطينية لفتح وحماس وما يعانيه الطرفان من انسداد في افق برامجهما، كل ذلك من شانه ان يسهم في رفع فرص نجاح المصالحة.

ويلفت شراب الى ان هناك زيادة في دور المتغيرات الداخلية على حساب المتغيرات الاقليمية، حيث اضحت المتغيرات الداخلية الفلسطينية اكثر فاعلية واهمية، ولم تعد المتغيرات الاقليمية كالسابق هي المتحكمة في عملية المصالحة لذلك نرى هناك قدرة فلسطينية على امتصاص الضغوط الخارجية والمضي أكثر نحو طي صفحة الانقسام.

لكن المحلل السياسي، الدكتور ايمن يوسف، "يعتقد ان فرص نجاح حوارات القاهرة ما زالت ضبابية، لكن نجاحها يتطلب نقاشات أطول واكثر عمقا وصراحة خاصة في القضايا الحساسة، ويتطلب استمرار التدخل الفعال للوسيط المصري لتقريب وجهات النظر وجسر الهوة بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الاكثر جدلا"، مضيفا انه من الافضل البدء بالتوافق حول القضايا الاقل جدلا من اجل البناء عليها، وصولا الى حل القضايا الاكثر تعقيدا.

ويرى يوسف ان اغلاق مكاتب المنظمة، يرمي للضغط على السلطة الفلسطينية كي تتناغم مع مشاريع التسوية المزمع طرحها بداية العام المقبل، بيد أن هذه يجب ان تستدعي من الفصائل المجتمعة التسريع بعملية اصلاح المنظمة والانخراط بها، لحماية المشروع الوطني الفلسطيني.

أجواء «غير إيجابية» في حوار القاهرة

غزة – فتحي صبّاح الحياة 2017\11\22

انطلقت في القاهرة أمس جولة جديدة من الحوار الوطني الفلسطيني الشامل للبحث في عدد من الملفات السياسية وآليات تنفيذها، وفق الاتفاق الموقع في الثاني عشر من الشهر الماضي، ووسط خلافات حادة جداً بين حركتي «فتح» و «حماس».

وافتتح جلسة الحوار الأولى وكيل الاستخبارات العامة المصرية اللواء مظهر عيسى، وحضرتها وفود تمثل 13 فصيلاً فلسطينياً كانت وقعت على اتفاق القاهرة في الرابع من أيار (مايو) 2011.

ومن المفترض أن تبحث الوفود في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبرنامجها السياسي، والانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء المنظمة وتطويرها، والحريات العامة في فلسطين، والمصالحة المجتمعية.

وتحدث رؤساء وفود الفصائل خلال الجلسة، واستعرضوا رؤاهم ومواقفهم، التي تقاطع بعضها مع مواقف «فتح» وأخرى مع مواقف «حماس».

ووصفت مصادر مشاركة في الحوار لـ «الحياة» أجواء الحوار بأنها «غير إيجابية»، مضيفة أن المسؤولين المصريين يبذلون جهداً كبيراً «لمنع فشل» هذه الجولة من الحوار، وعمل كل ما يلزم لإنجاحها.

وأوضحت أن اللواء عيسى وفريقه عملوا على «تبريد الأجواء الساخنة خشية تفجر الحوار، نظراً لوجود ألغام كثيرة».

وأشارت المصادر إلى أن وفد حركة «فتح» برئاسة عضو لجنتها المركزية عزام الأحمد أصر على قصر الحوار على مناقشة «ملف الأمن وسيطرة الحكومة على قطاع غزة كاملاً، وتقويم ما تم إنجازه حتى الآن». وقالت إن وفد «حماس» رفض تغيير أجندة الحوار وأصر على «مناقشة ملفات المنظمة والحكومة والانتخابات والمصالحة المجتمعية والحريات العامة».

وكانت «حماس» سلمت حكومة التوافق الفلسطينية الوزارات والهيئات الحكومية والمعابر والضرائب، باستثناء ملف الأمن.

وكشفت مصادر موثوق فيها لـ «الحياة» عن أن «حماس توجهت للحوار ولديها ثلاثة خطوط حمراء، أولها رفض نزع سلاح المقاومة أو تسليمه، وثانيها عدم تسليم الأمن قبل أن يتم دمج 42 ألف موظف عينتهم بعد الانقسام، ودفع رواتبهم».

وكشفت مصادر أخرى لـ «الحياة» أن «فتح توجهت للحوار فيما تمارس عليها الإدارة الأميركية وإسرائيل ضغوطاً كبيرة لمنع دمج موظفي حماس الأمنيين، وعدم دفع رواتب موظفيها المدنيين».

وقالت المصادر إن «إسرائيل توعدت باستهداف أجهزة السلطة الأمنية في حال ضمت أي عنصر من حماس أو فصائل المقاومة، وعدم دفع أموال المقاصة المستحقة للسلطة في حال دمجت موظفي حماس المدنيين».

ويخشى الفلسطينيون أن تعقّد هذه الشروط والفجوة العميقة بين مواقف حركة «فتح» من جهة ومواقف «حماس» من جهة ثانية الأمور، وأن تتعثر المصالحة التي تسير ببطء ولم تغير شيئاً في حياة الفلسطينيين، بخاصة في قطاع غزة، الذين شهدوا الصراع على السلطة والاقتتال الدموي عام 2007.

ويأمل الفلسطينيون بأن تساهم المصالحة في رفع الحصار الإسرائيلي المحكم، والانفتاح على العالم، وإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني المدمر وخلق فرص عمل للشباب والعاطلين من العمل.

إلى ذلك، أكدت حكومة التوافق الوطني خلال جلستها الأسبوعية التي عقدتها في رام الله أمس برئاسة رامي الحمدالله «ضرورة الوصول إلى اتفاق شامل على الملفات المطروحة كافة»، وأنها لن تكون إلا «ذراعاً تنفيذية لما ستتفق عليه الفصائل».

واعتبرت أن نجاح الحكومة في تنفيذ مهماتها واضطلاعها بمسؤولياتها «يستدعي بسط سيطرتها وولايتها القانونية الكاملة في قطاع غزة، وإيجاد حلول جذرية واضحة للقضايا الأمنية والمالية والمدنية والإدارية الناجمة عن الانقسام». كما اعتبرت أن تسلمها المؤسسات والمعابر «سيبقى منقوصاً ما لم يتم تمكين الحكومة في شكل فعلي وتسلمها مهماتها كاملة».

الطاهر لـ"رأي اليوم": 14 فصيلا فلسطينا في القاهرة ناقشوا المصالحة بين فتح وحماس وإعادة بناء منظمة التحرير وحكومة الوحدة الوطنية والانتخابات.. وتقرر إرسال وفد مصري للإشراف على تنفيذ المصالحة في غزة ومراقبة الأداء

بيروت . "راي اليوم" . كمال خلف: 2017\11\22

انعقدت أمس في القاهرة جلسة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل الأولى بين الفصائل الفلسطينية بحضور 14 فصيلا فلسطينيا من الداخل والخارج، بحضور الجانب المصري واستمرت اللقاءات والمناقشات على مدار اليوم .

افتتح جلسة الحوار الأولى وكيل الاستخبارات العامة المصرية اللواء مظهر عيسى.

وأفاد عضو وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر في اتصال بـ"رأي اليوم" أن الاجتماع تضمن عرض وجهة نظر كل فصيل فلسطيني بالقضايا المطروحة المتعلقة بالمصالحة وإنهاء الانقسام و إعادة بناء منظمة التحرير وحكومة الوحدة الوطنية وبرنامجها السياسي والانتخابات الرئاسية والتشريعية. والمرحلة المقبلة وأضاف الطاهر أن الجانب المصري أعطى فرصة لكل فصيل كي يبدي وجهة نظره، واشار الطاهر ان تباينات ظهرت في تصورات الفصائل ، إلا أن هناك كان تقارب كبير في الخطوط العامة . ونفى الطاهر ما تردد عن وجود خلافات كادت تطيح بجلسة الحوار، وقال إن ماجرى مجرد تباينات خلال النقاش حول أجندة الحوار واوليات القضايا محل النقاش .

وأوضح الطاهر في اتصاله بـ"رأي اليوم" أن الجلسة الثانية خصصت لبحث المصالحة بين حركتي فتح وحماس حيث أبدت الفصائل ملاحظاتها على الاتفاق، كما جرى بحث بعض الموقعات التي اعترضت التنفيذ حتى الآن . وتم التوافق أن يتولى الجانب المصري الإشراف على تنفيذ المصالحة في قطاع غزة ومتابعة حل المعوقات، ولهذه الغاية تقرر إرسال وفد مصري إلى القطاع لمراقبة كل إجراءات تنفيذ المصالحة بين حركتي فتح وحماس . وسيتولى الوفد المصري مهمة تقييم أداء الطرفين ، والإعلان صراحة عن أي طرف يعرقل سيرها .

ومن المقرر عقد جلسة الثانية صباح هذا اليوم لاستكمال الحوار.

عباس: مستعدون لعقد اتفاق سلام تاريخي برعاية الرئيس الأمريكي

مدريد – خدمة قدس برس 2017\11\21

جدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، اليوم الثلاثاء، استعداد الجانب الفلسطيني، لعقد اتفاق سلام تاريخي تحت رعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

جاء ذلك في خطاب القاه عباس في مقر مجلس النواب الاسباني أمام رئيسة المجلس آنا باستور ورؤساء اللجان المختلفة في البرلمان في إطار فعاليات اليوم الثاني من زيارته الرسمية لإسبانيا.

وأضاف عباس "لا يعقل للدول التي تعترف بإسرائيل وتؤمن بحل الدولتين ان تعترف بدولة واحدة ولا تعترف بالدولة الأخرى"، شاكرا في هذا السياق البرلمان الاسباني الذي أوصى الحكومة الاسبانية قبل ثلاثة أعوام بالاعتراف بدولة فلسطين.

وقال انه أجرى محادثات مع الملك الإسباني فيليبي السادس ورئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي في مستهل زيارته أمس الاثنين حول مختلف القضايا التي تهم البلدين.

وأضاف انه أبلغهما بالظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين منذ 50 عاما وما تتعرض له من تغيير لهويتها وطابعها واعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية وقيام الحكومة الإسرائيلية بنشاطات استيطانية غير مسبوقة تجعل من حل الدولتين أمرا مستحيلا.

ولفت إلى انه تم الاتفاق على تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة الفلسطينية الاسبانية في منتصف العام المقبل كما تم التطرق إلى إمكانية استثمار الشركات الاسبانية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال المناطق الاقتصادية المتخصصة.

وفي الشأن الداخلي الفلسطيني، أكد رئيس السلطة أن "فلسطين ماضية في عملية المصالحة الداخلية التي تجرى اليوم في القاهرة برعاية مصر الشقيقة لتوحيد أرضنا وشعبنا وانهاء الانقسام على نحو يمكن حكومة الاتفاق الوطني من القيام بمهامها كاملة في قطاع غزة وصولا إلى اجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية".

كما جدد التأكيد على تعاون فلسطين الكامل مع الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والعنف والتطرف بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره لخلق حالة من الاستقرار في دول المنطقة والعالم.

من جانبها أكدت رئيسة البرلمان الاسباني باستور في كلمة لها على ان العلاقات مع فلسطين والدول العربية هي أحد المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الإسبانية لافتة إلى ان إسبانيا تولي أهمية كبيرة للعلاقات مع فلسطين وحريصة على توثيقها وتعميقها.

وأضافت ان إسبانيا ساهمت منذ 2010 بأكثر من 200 مليون يورو لدعم المشاريع الإنمائية في فلسطين ولاسيما في ثلاثة مجالات أساسية هي تعزيز المؤسسات الفلسطينية ودولة القانون ودعم قطاع الزارعة والمياه وكذلك المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها وتعزيز المجتمع المدني.

واعتبرت ان زيارة عباس إلى إسبانيا تمثل فرصة لتعزيز التفاهم في منطقة البحر المتوسط التي تواجه تحديات جديدة مشيرة إلى ان فلسطين وإسبانيا تهتمان كلاهما بتعزيز الحوار بين الأديان بوصفه ركيزة أساسية لإنشاء دول أكثر أمانا واستقرارا.

وشددت في سياق متصل على إيمان إسبانيا الكامل بحل الدولتين اللتين تعيشان بأمن وسلام مشيرة إلى ان تحقيق السلام في إسرائيل وتحقيق سيادة فلسطين وجهان لعملة واحدة لا يتحقق الأول دون الثاني بالضرورة.

ووصل الرئيس الفلسطيني، أمس الأول (الأحد)، إلى إسبانيا في زيارة رسمية، بدعوة من ملك البلاد فيلب السادس، ومن المقرر أن يغادرها غدا الأربعاء.

موقف حماس من تصنيف حزب الله حزبًا إرهابيًّا

ساري عرابي عربي21 2017\11\22

يسود نقاش هذه الأوقات ينتقد موقف حماس الرافض لتصنيف حزب الله اللبناني حزبًا إرهابيًّا، وبينما بدأ الأمر بتغريدة للدكتور موسى أبو مرزوق في حسابه على موقف تويتر، فقد تأكد ببيان رسميّ للحركة، وأمّا السجال، وإن كان واسعًا لدى جمهور الثورة السورية، الذي لا يمكنه إلا أن يرى حزب الله عدوًّا لاشتباكه معه بالدم والسلاح، وهذا منطق الأشياء، فإنّه حاضر بنسبة ما لدى جمهور حماس، الذي لا يخلو من منتقدين لحركتهم في علاقتها المتجددة مع المحور الإيراني.

ليس صدفة أن الحركة أصدرت بيانين في يوم واحد، الأوّل تضمّن ردًّا على تصريحات لوزير الخارجية السعودي، اشترط فيها تخلّي قطر عن حماس لرفع الحصار عنها وإتمام المصالحة معها، أي مع قطر، والثاني، كان رفضًا لما تضمّنه البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ من تصنيف حزب الله حزبًا إرهابيًّا.

تزامن البيانين يفسّر مخاوف الحركة البالغة، إذ القطب الذي يحكم الحراك في الإقليم الآن، هو التأسيس لتحالف يندمج فيه الكيان الصهيوني لمواجهة إيران، وهذا المشروع يحتاج تسوية ما للقضية الفلسطينية، حتى لو كانت مؤقّتة، لتسويغ هذا التحالف.

إنّ تدخل حزب الله في سوريا إلى جانب النظام وممارساته هناك ليست هي الدافع وراء قرار وزراء الخارجية العرب، وإنما الدافع هو التحالف السعودي الإماراتي الإسرائيلي الناشئ

وهذه الخطة كنتُ قد كتبت فيها العديد من المقالات منذ مطلع هذا العام على الأقل، وقد تبينت الآن بما لا يلزمنا بمزيد بيان أو إثبات، بل إنني قلت في بعض ما كتبته أن جانبًا من حصار قطر، متعلق برغبة محاصريها في تسوية المرحلة وفق رؤاهم ومصالحهم بعد انتصارهم على موجة الثورات العربية ومجيء ترامب، هذا يعني بالضرورة التحالف مع بنيامين نتنياهو، وهو الأمر الذي لم يعد محلّ شكّ، وإذن فالأمر بالغ الترابط والتعقيد.

تَنظر حماس للأمر الآن من هذه الزاوية، وباعتبار آخر.

فأمّا الاعتبار الآخر، فهو الحاجة الشديدة التي تعانيها الحركة، وهي حاجة يمكن إنزالها منزلة الضرورة بالنظر إلى أنّها حاجة عامّة، فالحركة لا تفتقر للحلفاء والداعمين فحسب، ولا يتعرض بعض أصدقائها المفترضين للحصار والابتزاز وعلى نحو جعل دعمهم الماديّ للحركة منعدمًا ومنذ بضعة شهور فحسب،

ولكنّها تعاني من عوز هائل يحول دون قدرتها على تسيير أمورها، وهي قد لا ترى أن الإعلان عن ذلك صائب، ولكن هذا هو الواقع بحسب معلوماتي، وجانب من هذا الواقع سببه الدول التي تصنف حزب الله إرهابيًّا الآن.

أما الزاوية الأساسية التي تنظر منها الحركة، فهي ارتباط بيان الوزراء الخارجية العرب بالموضوع الفلسطيني أو بالتحالف مع الكيان الصهيوني، حتى لو كانت إيران هي المستهدفة بهذا التحالف، ولكنّه بات يتطلب تحقيق أغراض الكيان الصهيوني، وإظهار التطبيع معه، واجتراح تسوية تصفوية ما، ولو مؤقتة، للقضية الفلسطينية.

إنّ تدخل حزب الله في سوريا إلى جانب النظام وممارساته هناك ليست هي الدافع وراء قرار وزراء الخارجية العرب، على الأقل ليست هي الدافع الأساسي، وإنما الدافع هو التحالف السعودي الإماراتي الإسرائيلي الناشئ، ومن ثمّ فالبيان العربي متّصل بتصورات ومواقف متداخلة جدًّا، ليس الموضوع الفلسطيني منفصلاً عنها.

بكلمة أخرى، لا يمكن النظر لبيان وزراء الخارجية العرب من زاوية الموضوع السوري فحسب، أو لا يمكن فصل الأمور بهذه البساطة، التي تفترض أنه يمكن لحماس أن تنأى بنفسها تمامًا، في الحقيقة ما ينبغي أن يحدّد إعلان حماس لموقف إزاء ذلك، هو التقدير السياسي لنفع الإعلان من عدمه، لا التصوّر أن إعلان وزراء الخارجية العرب، هو مجرد اصطفاف سعودي إيراني، لا ناقة لنا فيه ولا جمل، أو مجرد عقاب لحزب الله لتدخله في سوريا وغيرها من البلاد العربية، وإنما هو إعلان يقع الموضوع الفلسطيني في قلبه، وحماس غير منعزلة عن ذلك بالتأكيد.

إنّ رفض تصنيف حزب الله حزبًا إرهابيًّا يأتي لاعتبار فلسطيني لا يتعلق بموقف من الثورة السورية أو تدخل حزب الله فيها، وإنما دفاعًا عن النفس، لاسيما وأن الأمر لم يعد محل تحليل وتخمين، وإنما تأكّد بجملة مواقف ومعطيات، كلّها من جهة تدلّ على وجود تحالف كهذا، ومحاولات لفرض صيغة ما على الفلسطينيين تمهّد للتطبيع، دون الغفلة عن المواقف السعودية المعلنة التي تبتز قطر بحماس، مما يعني أنّ حماس مرشّحة بقوّة ليأتي الدور لاجتثاثها، في واحدة من مضامين التفاهمات بين نتنياهو والدول العربية المذكورة أعلاه!

هذا حديث مباشر في الموضوع، وليس دفاعًا عن بيان حماس الذي قد يتضمن ما يمكن النقاش فيه، ولا شك أن الأمر يتصل بموضوعات تأسيسية وتقديرية كثيرة، من قبيل تفصيل مسببات العلاقة بين حماس

وإيران، وعلاقة القضية الفلسطينية بالموضوعات العربية الأخرى، والظروف التي تغرق فيها الثورة السورية وما آلت إليه الآن.

لكن الفكرة، أن الأمر ليس بتلك البساطة، وتفكيكه على النحو الذي يطالب به محبّو حماس، أو كارهوها، من لم يزل يحمل لها قدرًا من الثقة، أو فَقَدَ تلك الثقة؛ ليس بتلك السهولة.. هذا هو الواقع الذي ينبغي حين انتقاد كيفيات تعامل حماس معه، أن نأخذه بعين الاعتبار، بصرف النظر بعد ذلك عن موقفنا من صوابية قرار حماس من عدمه، لكن التصوّر أن الأمر متعلق برمّته بجانب واحد هو خطأ بلا شك، ومن ينتقد موقف حماس، عليه ألا يغفل السياق المذكور في هذه المقالة، لأنّه لم يعد تحليلاً أو تخمينًا كما سبق قوله.

نعم، يمكن أن ننتقد مسارات حماس، التي جعلتها أكثر احتياجًا لدعم الدول، لكننا الآن نتناقش في واقع قائم، لا يمكن لنا أن نتجاوزه وكأنّه غير موجود.

المصري: نتائج حوارات القاهرة أفضل من التوقعات

القاهرة – صفا 2017\11\22

قال الكاتب والمحلل السياسي المشارك بحوارات القاهرة هاني المصري إن "نتائج اليوم الأول رغم الصعوبات والخلافات الكبيرة أفضل من التوقعات".

جاء ذلك في تغريده نشرها المصري وهو مدير مركز المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) على حسابه ب"فيسبوك" صباح اليوم الأربعاء، وهو يشارك مع عدد قليل من الكتاب والمحللين الفلسطينيين في الحوارات.

وكان المصري ذكر في تغريده له صباح أمس قبيل جلسات اليوم الأول من الحوار بين مختلف الفصائل الفلسطينية برعاية المخابرات المصرية إن "التوقعات منخفضة والآمال أن تأتي النتائج أفضل من التوقعات".

ومؤخرا أصدر مركز "مسارات" الذي يديره المصري تقديرًا استراتيجيًا بعنوان "آفاق المصالحة الفلسطينية عشية حوار القاهرة"، الذي جرى بين حركتي فتح وحماس في تشرين الأول/أكتوبر، تناول العراقيل التي تقف أمام جهود إنهاء الانقسام، ومتطلبات تحول المصالحة إلى وحدة وطنية شاملة، والسيناريوهات المُحتملة لمسار المصالحة.

وخلص التقدير إلى أن المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تُنجزَ الوحدةَ التي تحتاج إليها القضية والشعب الفلسطيني لا بد أن تنطلق من معادلة "لا غالب ولا مغلوب"، أي من الشراكة الكاملة التي تتطلب الاتفاق على رزمة شاملة يمكن أن تشمل ثلاثة مسارات، تعمل مع بعضها بالتوازي، ويمكن أن تطبّق على مراحل، ولكن ضمن خطة معروف منذ البداية كيف تبدأ وإلى أين ستنتهي.

وأوضح أن هذه تشمل مسار منظمة التحرير بإعادة بناء مؤسسات المنظمة وتوحيدها وإصلاحها بشكل ديمقراطي شامل، على أسس وطنية، وديمقراطية توافقية جبهوية، ومشاركة سياسية حقيقية.

فيما يشمل المسار الثاني السلطة الفلسطينية (الدولة) بتركيز العمل والنضال على تغيير طبيعة السلطة وشكلها والتزاماتها ووظائفها لكي تصبح أداة من أدوات منظمة التحرير لخدمة البرنامج الوطني.

فيما يتضمن المسار الثالث الاحتياجات الإنسانية والمدنية والحقوقية بعدم رهن معالجة مشكلات التجمعات الفلسطينية واحتياجاتها المعيشية والمدنية والحقوقية بتنفيذ ما يتم التوافق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة، أو

بما اصطلح عليه "تمكين الحكومة"، الأمر الذي يتطلب معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات، وتوفير سبل العيش الكريم، وخاصة في قطاع غزة.

ماذا بحثت الفصائل بأولى جلسات حوارها بالقاهرة؟

القاهرة – صفا 2017\11\22

كشف عضو المكتب السياسي لحركة حماس عضو وفدها لحوارات القاهرة صلاح البردويل عن بعض تفاصيل أولى جلسات الحوار الوطني في القاهرة والتي استمرت لـ11 ساعة.

وقال البردويل في مقطع مصور نشره من القاهرة، الليلة: "إن الفصائل أجمعت على أن اتفاقية 2011 هي مرجعية لكل الاتفاقيات، وأنه لا يجوز التلاعب بها ولا شطبه وأو فتحه وهذا انجاز كبير جدًا".

وأشار إلى أنه "جرى الحديث عن تطبيق جميع البنود في اتفاق 12 أكتوبر الماضي ووافقت جميع الفصائل على تطبيق كل ما جاء فيه".

ولفت البردويل إلى أنه "في الوقت الذي طالبت حركة فتح تمكين الحكومة تحدثت كل الفصائل عن رفع العقوبات العقابية عن غزة فورًا ولا يجوز الربط بين تمكين الحكومة ورفع العقوبات قالت حماس حينها إن التمكين بالفعل تم وأن أي تقصير يفترض أن يكون هناك رقابة مصرية".

وبين أن المخابرات المصرية أخذت على عاتقها أن يكون هناك رقابة مصرية على خطوات تطبيق المصالحة.

وأوضح القيادي بحماس أنه "تم التأكيد خلال الاجتماع على أن اللجنة الإدارية الحكومية يجب أن تكون مشتركة، وأن أعضاء غزة هم أعضاء رسميون في اللجنة ويؤخذ القرار بالتوافق".

وأكد على أنه "تم وضع جداول ومواعيد لتطبيق ملفات 2011 كلها.. واليوم الأربعاء سيتم استكمال اللقاءات وإصدار البيان الختامي لجولة الحوار".

وتأتي جولة الحوار الوطني هذه بناء على دعوة مصر –راعية المصالحة– ضمن الاتفاق الذي وقع بين حركتي حماس وفتح في القاهرة في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

الفصائل تواصل جلساتها- مصر ستراقب تمكين الحكومة

غزة- خاص معا- 2017\11\22

تواصل الفصائل الفلسطينية، اليوم الخميس، جلسات الحوار التي بدأتها بالأمس في العاصمة المصرية القاهرة لمناقشة آليات تنفيذ اتفاق ٢٠١١ برعاية مصرية.

ومن المقرر أن تبدأ جلسات اليوم في مبنى المخابرات العامة الساعة العاشرة والنصف لاستكمال باقي الملفات.

واكد جميل مزهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمراسلة معا، أن الفصائل اليوم ستناقش باقي الملفات خاصة ملف منظمة التحرير الفلسطينية، مرجحا ان يتم تحديد رزنامة وتوقيتات محددة للجنة التحضيرية لانتخابات المجلس الوطني وتفعيل المنظمة.

واكد مزهر انه سيتم الاتفاق على إعداد قانون للمجلس الوطني ووضع رزنامة محددة وواضحة.

وشدد مزهر، ان الجميع متفق على ضرورة تطبيق اتفاق ٢٠١١ حيث كانت المخرجات بالامس إيجابية ومريحة للجميع.

ولفت مزهر الى ان رفع العقوبات عن قطاع غزة وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة أخذت جزءا كبير من جلسات الامس وهناك اجماع فلسطين لتحسين الأوضاع الحيانية في غزة، مبينا ان هذا الامر قد يدرج في البيان الختامي اليوم.

كما أشار مزهر الى ان تمكين الحكومة أخذت حيّز وحديث مطول وتم الاتفاق ان يستمر الوزراء في دورهم ومهامهم في قطاع غزة دون معيقات مبينا ان مصر سترسل وفد لمراقبة ومتابعة عمليات التسلم والتمكين.

لجنة فصائلية لوضع آليات للمصالحة ووفد مصري لغزة قريبا

الرسالة نت 2017\11\22

أكدت مصادر فصائلية مشاركة في حوارات القاهرة، أنه جرى التوافق على لجنة فصائلية يوكل إليها مهمة صياغة مشروع يبحث تنفيذ ملفات المصالحة الخمسة.

وقالت المصادر في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" إن اللجنة ستتشكل من ممثلين عن كل الفصائل المشاركة في توقيع اتفاق القاهرة 2011، وسيجري تسمية أعضاءها في لقاءات اليوم، وسيناط بها وضع تصور لآليات تطبيق ملفات المصالحة.

وأشار إلى أنه سيتم اصدار البيان النهائي للقاءات اليوم الأربعاء، موضحا بأن البيان سيتضمن دعما للاتفاق وتأكيدا على تنفيذ الملفات الخمسة المتوافق عليها.

وذكرت المصادر لـ"الرسالة نت" أنه سيتم الإعلان عن ارسال وفد مصري لمتابعة تمكين الحكومة بشكل تنفيذي.

وأوضحت أنه سيتم اليوم الاتفاق بشكل نهائي على تشكيل لجنة فصائلية لمتابعة المشاكل اليومية في القطاع، والطلب من الحكومة تلبية تقديم خدمات للتخفيف عن المواطنين.

وكان خالد عبد المجيد، أمين سر فصائل المقاومة قد أكد أن شروط حركة فتح وترددها في تنفيذ ملف المصالحة، عملت على تعقيد الأجواء، مشيرا إلى أن السلطة تطرح شروطا غير وطنية على طاولة الحوار.

وذكر عبد المجيد في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" أنّ حركة فتح تريد التنصل من تطبيق الملفات الخمسة.

الفلسطينيون من المريخ!

أنطوان شلحت العربي الجديد 2017\11\22

أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية متطابقة جديدة بأن دولة الاحتلال شرعت أخيرًا باستخدام أمر عسكري، تم اعتماده عام 2003، ضد المستوطنين اليهود بالأساس، من أجل اقتلاع تجمعات سكنية فلسطينية في أراضٍ تقع في ما تسمى "المنطقة ج" في الضفة الغربية، بحجة أنها "من دون ترخيص"، كما حدث قبل أكثر من أسبوع في منطقتي القدس وغور الأردن.

وبموجب ما أكدت الصحافية عميره هس في صحيفة هآرتس، فإن استخدام هذا الأمر الذي استهدف حتى الآن بؤرًا استيطانية يهودية أقيمت بخلاف القانون تحت جنح الظلام، ضد تجمعات فلسطينية قديمة، يبرهن على أن جهود الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية والنيابة العسكرية الرامية إلى طرد فلسطينيين من أماكن سكناهم في "المنطقة ج" ارتقت درجاتٍ خطرة، ولا سيّما في مسعاها إلى تجنّب التصادم بحجر عثرة، يتمثل بإجراءات قانونية طويلة، وقد تكون مُمضّة، منصوص عليها في قوانين التنظيم والبناء.

ولعلّ الدلالة الأهم إشارة هس إلى أن ثمة خطابًا استيطانيًا صهيونيًا واضحًا، يكتنف الاستخدام الأوليّ لهذا الأمر ضد أهل فلسطين الأصليين. ويكمُن أيضًا في نظامٍ آخر يهدف إلى مصادرة ممتلكات منقولة، يجري تطبيقه بصورة كبيرة ضدهم. ومؤدى هذا الخطاب أن التجمعات الفلسطينية التي منعت دولة الاحتلال وتمنع تطورها الطبيعي، وتحول دون وصلها بالبنى التحتية، ليست أكثر من "بؤر"، سكّانها مُجرّد غزاة، جاءوا حديثًا، ومصيرها المحتوم الوحيد هو التدمير.

وليس أقل أهمية من ذلك كشف الصحافية الإسرائيلية أن الأمر العسكري المذكور عُدّل قبل عامين، بحيث بات يسري على الفلسطينيين، ويبدو أنه من الآن فصاعدًا سيُطبّق عليهم فقط.

وانعكس الخطاب الاستيطاني الصهيوني من خلال إعلان نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، إيلي بن دهان، في الكنيست (البرلمان) أن الفلسطينيين المنوي اقتلاعهم تحت وطأة هذا الأمر العسكري، "لم يكونوا في أي يوم هناك!". وعندما جابهه بعضٌ قليلٌ بأنهم كانوا هناك طوال الوقت، ولم يأتوا من المريخ مثلًا، قال بن دهان حرفيًا: "ربما أتوا من المريخ". وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية تدفع أموالا لأشخاص بغية الخروج من داخل البلدات والسيطرة على أراض في "المنطقة ج"، "فقط من أجل تقليص سيادة إسرائيل على هذه المنطقة".

توضّح هذه الوقائع أن تغوّل المشروع الاستيطاني لدولة الاحتلال في ما تسمى "المنطقة ج" هو الضربة الاستباقية لأي جولة مفاوضاتٍ قد تدفع نحوها "خطة التسوية" التي تعكف الإدارة الأميركية الحالية على بلورتها. وهذا ما تُفصح عنه دراسة جديدة نشرها معهد القدس للدراسات الاستراتيجية الذي تأسّس حديثًا، وعرّف نفسه بأنه يتطلع إلى إفادة دولة الاحتلال "من طريق تعزيز الخطاب السياسي والأمني المُحافظ فيها، عبر الأبحاث والمؤتمرات، والتواصل مع أوساط حكومية وعسكرية وأكاديمية وإعلامية وجماهيرية". وفقًا للدراسة، وعنوانها "البناء الإسرائيلي في الضفة الغربية في مواجهة الاستيطان الفلسطيني الإستراتيجي"، وكتبها البروفسور هليل فريش، أستاذ العلوم السياسية والدراسات الشرق أوسطية في جامعة بار إيلان، ثمّة "حاجة إلى البناء الإسرائيلي في الضفة، بغية التصدي لمحاولات السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن إسرائيل، وردًّا على الاستيطان الواسع الذي تنفذه هذه السلطة في مناطق ذات أهمية استراتيجية للأمن الإسرائيلي"! وبرأي كاتبها يجب أن يكون تجديد البناء الإسرائيلي في المناطق الحيوية لأمن إسرائيل، مثل منطقة القدس الكبرى وجنوب جبل الخليل، عنصرًا مُكمّلًا لسياسة إدارة الصراع التي نجحت في لجم "الإرهاب" وتحجيمه إلى مقاييس تستطيع إسرائيل تحملها، والتعايش معها، بل وتحقيق الازدهار، لكنها لا توفر ردًّا مطلوبًا على "موجة الاستيطان الفلسطيني ومخاطرها"!

من نافلة القول إن فائض القوة المُطلّ من وراء الحديث على رؤوس الأشهاد حول هذا التغوّل الاستيطاني، إنما يستمدّ بأسه من وجود إدارة أميركية لا تعترض على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بقدر ما يستمدّه من غيابٍ شبه تام للمقاومة الشعبية، ولعوامل الإسناد الخارجية، بما في ذلك المُفترض أن يوفّرها الأشقاء قبل الغرباء.

البردويل من القاهرة: فتح تريد بحث مسألة تمكين الحكومة فقط

القاهرة – صفا 2017\11\21

قال القيادي في حركة حماس وعضو وفدها للحوار المتواجد في القاهرة صلاح البردويل، إن حركة فتح تريد بحث مسألة تمكين الحكومة بغزة فقط وعدم البحث بباقي الملفات.

وأوضح البردويل في تصريح وصل "صفا" نسخة عنه الثلاثاء، أن الليلة الماضية شهدت لقاءات متواصلة بين وفد حماس ووفود من الفصائل المختلفة والمخابرات المصرية حول جدول أعمال الحوارات.

وأشار إلى أن التوجه لدى وفد حركة فتح بأنهم يريدون فقط البحث في تمكين الحكومة ولا يريدون البحث في الملفات الأخرى الكبيرة، ويعتبرون تمكين الحكومة أمرًا مهمًا جدًا وشرطًا أساسيًا لمناقشة باقي الملفات.

ولفت إلى أن الفصائل في المقابل ترى أن تمكين الحكومة أمر مترابط بتاريخ 2017/12/1 عندما تلتقي حماس وفتح، مؤكدين أنه لا يوجد ربط بين الملفات الكبيرة مثل ملف منظمة التحرير والانتخابات وبين ملف تمكين الحكومة.

وأكد أن الفصائل جميعها أبدت إصرارًا على أنه لابد أن تناقش القضايا التي جئنا من أجلها وهي اتفاقية 2011 بملفاتها الخمسة، مشددين على أنه لا مجال للمراوغة وتبديد الوقت في أحاديث لا علاقة لها بهذا اللقاء.

وعبر البردويل عن آمال حركته بأن يفرض هذا الجدول الوطني على طاولة الحوار بشكل واضح، حتى لا نخرج عن سياق الاتفاقيات التي وقعناها في 2011 وباقي الاتفاقيات ذات العلاقة.

وانطلقت صباح الثلاثاء أولى جلسات الحوار الوطني الفلسطيني في العاصمة المصرية القاهرة، والتي من المتوقع أن تستمر لثلاثة أيام.

وقال القيادي في الجبهة الديمقراطية وعضو وفدها المشارك في حوارات القاهرة طلال أبو ظريفة، لمراسل "صفا": إنّ "أول اجتماع سيُعقد العاشرة صباحًا في مقر جهاز المخابرات العامة الذي يرعى الحوارات".

وتأتي جولة الحوار الوطني هذه بناء على دعوة مصر –راعية المصالحة– ضمن الاتفاق الذي وقع بين حركتي حماس وفتح في القاهرة في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

الحكومة: سنكون ذراعا تنفيذيا لما تتفق عليه الفصائل

رام الله- معا- 2017\11\21

جدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في مدينة رام الله اليوم الثلاثاء، برئاسة الدكتور رامي الحمدالله رئيس الوزراء، رفضه لقرار وزارة الخارجية الأمريكية عدم التمديد لمكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

ودعا المجلس وزارة الخارجية الأمريكية إلى التراجع عن هذا القرار الذي يتنافى تماماً مع التعهد الذي قطعه الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية، بإزالة العقبات وبذل الجهود لإنجاز صفقة تاريخية تنهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتناقض مع إعلان الرئيس الأمريكي عن جديته في حل هذا الصراع الذي طال أمده، وشراكته مع الجانب الفلسطيني في هذا المجال خلال اللقاء الذي جمعه بالرئيس محمود عباس في البيت الأبيض في شهر أيار من هذا العام.

كما أن هذا القرار يمثل استجابة لادعاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي واتهاماته برغبته بتحقيق السلام، وبأن السلطة الوطنية تمارس التحريض وتشجع على العنف والارهاب وغيرها من الادعاءات الباطلة وقلب الحقائق، في الوقت الذي أعطى فيه الضوء الأخضر لأوسع هجمة استيطانية استعمارية بعد يومين فقط من تنصيب الرئيس الأمريكي بهدف إفشال الجهود الأمريكية، وفي تحد واضح وصريح لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي 2334 الذي ألزم الحكومة الإسرائيلية بوقف استيطانها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشار المجلس إلى التأكيدات الفلسطينية المتواصلة على استعدادها لإنجاح الجهود الأمريكية، لإعادة عملية السلام إلى مسارها، وأن الطريق إلى السلام واضح ومحدد، وهو الذي عبر عنه الرئيس خلال لقائه بالرئيس الأمريكي في شهر أيار الماضي، وهو تطبيق حل الدولتين بما يعني إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194، كما نصت على ذلك مبادرة السلام العربية التي طرحتها المملكة العربية السعودية عام 2002، وتبنتها القمة العربية التي عقدت في بيروت، وأكد القادة العرب التمسك بها في القمة العربية الأخيرة التي عقدت في الأردن.

وعبّر المجلس عن ارتياحه من الموقف العربي الصادر عن مجلس وزراء الخارجية العرب، والذي طالب فيه الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في قرارها الخاص بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، والسماح باستمرار عمله بجميع مهامه المعتادة لتعزيز التواصل بين الإدارة الأمريكية ودولة

فلسطين عبر كل القنوات الرسمية، وبما يؤدي إلى إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية– إسرائيلية جادة وهادفة إلى تحقيق السلام الدائم والعادل.

واستهجن المجلس قرار لجنة الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بالمصادقة على قانون قطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد المجلس أن الولايات المتحدة تدرك أن الاحتلال الإسرائيلي، بكل ما صاحبه من نهب لأرضنا ومقدراتنا ومواردنا واعتقال عشرات الآلاف، واستشهاد الآلاف من أبناء شعبنا يتحمل المسؤولية الكاملة عما تتحمله السلطة الفلسطينية من مسؤوليات مالية تجاه ممارسات الاحتلال وتبعاته، وأن عليها بدلاً من الإصغاء لسياسة الابتزاز والضغوط والتحريض التي تمارسها إسرائيل، وإثارة قضايا ثانوية بهدف التهرب من استحقاقاتها التي أقرتها الشرعية الدولية، إلزامها بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وبالتوقف عن مخططاتها لترسيخ احتلالها، والعمل على إنهاء هذا الاحتلال، وإلزامها بالإقرار بحقوق شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد المجلس على أن التحديات التي تواجهنا تستوجب منا جميعاً التلاحم والتكاتف في هذه المرحلة الحرجة من نضال شعبنا، وتستدعي من الفصائل الفلسطينية كافة الارتقاء نحو المصالح العليا لشعبنا، وتسريع خطوات تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، مؤكدا دعم الحكومة الكامل للفصائل الفلسطينية التي تعقد اجتماعها في القاهرة، وضرورة الوصول إلى اتفاق شامل على الملفات المطروحة كافة.

وشدد المجلس على أن الحكومة لن تكون إلّا ذراعاً تنفيذياً لما ستقوم الفصائل بالاتفاق عليه، وأن نجاح الحكومة في تنفيذ مهامها واضطلاعها بمسؤولياتها يستدعي بسط سيطرتها وولايتها القانونية الكاملة في قطاع غزة، وبإيجاد حلول جذرية واضحة للقضايا الأمنية والمالية والمدنية والإدارية الناجمة عن الانقسام، وأن تسلم المؤسسات والمعابر سيبقى منقوصاً، ما لم يتم تمكين الحكومة بشكل فعلي وتسلمها لمهامها كاملة.

وحذّر المجلس من تداعيات ومخاطر استمرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتصعيد هجمتها الاستيطانية بحق المواطنين الفلسطينيين ونهب أراضيهم وهدم منازلهم في الضفة الغربية، خاصة في مدينة القدس.

واستهجن المجلس قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليم المواطنين البدو في منطقة جبل البابا قرب العيزرية شرقي القدس والقريبة أيضاً من مستوطنة "معاليه أدوميم" أوامر بإخلاء بيوتهم، ومغادرة المنطقة التي يعيشون فيها منذ نحو خمسة عقود، تمهيداً للمشروع الإسرائيلي لضم مستوطنة "معاليه أدوميم" وفروعها إلى القدس، علماً أن هذا التجمع يضم 60 عائلة بدوية لا يقل عدد أفرادها عن 320 مواطناً.

وأوضح المجلس أن قرار الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء التجمعات البدوية الفلسطينية مثل جبل البابا وعرب الجهالين وتجمع أبو نوار وغيرها من التجمعات البدوية، وترحيلهم خارج المنطقة المصنفة ضمن ما يعرف بمخطط "E1" الاستيطاني وفصلهم عن المناطق الأخرى المحيطة بالقدس، يهدف إلى استكمال مخططات تهويد المدينة المقدسة لربط الكتل الاستيطانية الكبرى في محيط القدس، وعزل المدينة عن امتدادها الجغرافي شمال الضفة الغربية وجنوبها في مدة أقصاها عام 2020.

وأكد أن هذا المخطط يعتبر من أخطر المشاريع الاستيطانية التهويدية التي تهدف بالأساس إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس بالكامل وإحاطتها بالمستوطنات، ويقضي بطرد آلاف المقدسيين من أرضهم، في أخطر عملية تطهير عرقي تستهدف الوجود الفلسطيني.

وعلى صعيد آخر، تقدم المجلس بالشكر إلى فرنسا رئيساً وحكومةً وشعباً لتقديمها دعما للموازنة العامة بقيمة 8 ملايين يورو، معرباً عن تقديره لأهمية توقيت هذا الدعم في ظل الالتزامات المالية التي تواجهها الحكومة، مشيدا بدور فرنسا ودعمها المميز لحقوق شعبنا العادلة، وجهودها في دعم صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه.

ورحب المجلس بانتخاب دولة فلسطين ممثلة عن منطقة آسيا والباسفيك في عضوية اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية للأضرار والخسائر الناتجة عن تغير المناخ، مشيراً إلى أن مشاركتها بوضع الخطط التوجيهية فيما يخص الأضرار والخسائر الناجمة عن تغير المناخ هو انتصار جديد للدبلوماسية الفلسطينية، ومعتبراً أن مشاركتها وانتخابها في هذه اللجنة على مستوى العالم، هو دليل على كفاءة دولة فلسطين ومهنية طواقمها، مؤكداً التزام فلسطين باتفاقية باريس للمناخ.

من جهةٍ أخرى، أشاد المجلس بإطلاق رئيس الوزراء لفعاليات المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي 2017، بعنوان "تمكين المرأة مصرفياً"، مؤكدا على التزام الحكومة بتنفيذ توصيات المؤتمر لتمكين المرأة اقتصادياً، بالإضافة إلى تطوير التعاونيات وتعزيز وتوطين الريادية للنساء، ودعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوفير البيئة القانونية والتشريعية الممكنة لعمل النساء، بحيث تستجيب لخصوصية المشاريع النسوية لتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل.

وشكر المجلس شركة الحكمة الأردنية على تبرعها بأدوية "بقيمة مليون دولار" لأهلنا في قطاع غزة، بالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، مثمنا هذا التبرع السخي من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، وبما يعبر عن عمق العلاقة التاريخية والترابط الأخوي بين الشعبين الشقيقين.

وعلى صعيدٍ آخر، قرر المجلس تشكيل لجان عطاءات خاصة لاستئجار حافلات لنقل الحجاج وسكن لحجاج المحافظات الشمالية من فلسطين استعداداً لموسم الحج للعام 1439هـ/ 2018.

وصادق المجلس على إطلاق مشروع الطاقة المتجددة بآلية الصندوق الدوار (قطاع غزة)، والذي يستهدف القطاع المنزلي ومؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الجنوبية، ويهدف المشروع إلى إيجاد حل لمشكلة السيولة، وزيادة الوعي بفرض تحقيق الوفورات وتحديد أولويات الاستثمار، وحل مشكلة الكهرباء وتلقي الجهات المستفيدة التدريب والدعم الفني اللازم، وحل مشاكل التمويل، وتركيب أنظمة طاقة شمسية وتسديد قيمة النظام خلال فترة أربع سنوات للصندوق ليعاد استثمار الأموال في مشاريع أخرى مشابهة، وتوفير الاستثمارات طويلة الأجل في حل مشكلة الكهرباء وخفض انبعاث الغازات السامة.

وصادق المجلس على مشروع قرار بقانون معدل لقانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003 وتعديلاته وإحالته إلى الرئيس لإصداره حسب الأصول.

وقرر المجلس إحالة كل من مشروع قرار بقانون إنشاء محكمة الهيئات المحلية لسنة 2017، ومشروع نظام رسوم ترخيص الجهات واعتماد المختبرات لإجراء الدراسات الدوائية السريرية، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراستهما، وإبداء الملاحظات بشأنهما، تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب.

الرئيس عباس يصدر تعليماته بوقف الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية

الكويت / وكالات سما 2017\11\21

ذكر مسؤول كبير في السلطة الوطنية الفلسطينية أن الرئيس محمود عباس أصدر تعليماته للمسؤولين بوقف جميع الاتصالات مع الولايات المتحدة، وذلك على خلفية تهديد ادارة ترامب باغلاق مكتبها الرئيسى فى واشنطن.

وقال عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن مكتب الرئيس عباس قد أرسل مذكرة إلى جميع الإدارات الحكومية تفيد بأن "أي اجتماع مع مسؤول أمريكي محظور، بغض النظر عن السبب إلى أن يتراجعوا ويعاملونا بنزاهة".

ونقلت بلومبرغ عن الأحمد تصريحه، وأوضحت أنه قد صرح للصحفيين ان القرار لا يصل الى قطع العلاقات الدبلوماسية.

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وجهت تهديدا للسلطة الفلسطينية بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بشأن محاولات عباس لمحاكمة المحكمة الجنائية الدولية الإسرائيلية على الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين.

تم بحمد الله